

تأثير فعالية الحكومات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية

Effectiveness Gouvernement Impact on the economic development of the Arab Countries

أ.عبد القادر علي بن يحي
أستاذ مساعد « أ » - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص

قمنا من خلال بحثنا هذا بمحاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي لدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011. وتطرقنا إلى الإطار النظري لطبيعة الإصلاحات المطبقة في الجزائر وآثارها على سوق العمل و الأساليب المنتهجة من طرف الدولة لتصدي لهذه لمشكلة. حاولنا بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإصلاحات على مشكلة البطالة. توصلنا بعد التقدير والتقييم إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية لم يكن لها أثر على البطالة. و يرجع السبب، ربما في ذلك، إلى ظهورها مع بعض المتغيرات الأخرى ذات التأثير المعنوي القوي مما أضعف أهميتها النسبية التفسيرية. واستنتجنا في الأخير أن معدل البطالة يفسر بكل من حجم الناتج الداخلي الإجمالي و عدد السكان وحجم الأجور و معدل الاستثمار.

الكلمات الدالة: البطالة، الإصلاحات الاقتصادية، سوق العمل، النموذج القياسي.

Abstract

The new institutional approach aim to clarify variations occurring in economic development levels in developing countries, by discussing the governance system effect, or what is known as the management public affairs. From what we cited above, we aim through this work to find out how can's governmental effectiveness, taken as the most important indicators of good governance, effect economic development in Arabic countries, by conducting an empirical study of public affairs indicators to show up the role that this last play in economic development represented by per capita gross domestic product.

Keywords: Government effectiveness, good governance, the new institutional theory, economic development, panel data models

مقدمة

المؤسساتية الجديدة (Acemoglu, 2009) تخلف هذه الجهود إلى دور ونوعية المؤسسات، حيث أن نوعية المحيط المؤسساتي يؤثر بشكل أساسي في نوعية التوافقات بين الأفراد، وما بين المؤسسات والمنظمات. وقبل ذلك حاولت بعض الدراسات التجريبية (Mauro, 1995) و (Barro, 1996) و (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 et 2010) بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة. أما في الدول العربية فكان الاهتمام بالموضوع

عرفت جل برامج التنمية الخاصة بالدول النامية في الربع الأخير من القرن الماضي، والتي كانت نتيجة إملاءات المؤسسات الدولية، فشلا في تحقيق التنمية الاقتصادية على الرغم من اعتمادها استراتيجيات واضحة، ومن جهة أخرى فقد تباينت النتائج المحققة بالنسبة لدول أخرى. وقد أدى البحث، مطلع التسعينات، في أسباب هذه النتائج، إلى الحديث عن الاختلافات في أساليب إدارة الموارد العامة. وفي هذا الإطار تُرجع النظرية

الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين للقطاع العام والخاص، وكذا المجتمع المدني بهدف ضمان الرفاهية المستدامة لكل المواطنين. وقد أوضح (Kato et al. 2000) الحكم الراشد بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية.³

مما سبق يمكننا أن نعرف الحكم الراشد على أنه الطريقة التي من شأنها تمكين مختلف الفاعلين في المجتمع (المؤسسات institutions) من لعب أدوارهم الأساسية، وهذا من خلال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية بصفة تشاركية من أجل بلوغ أهداف التنمية. فترقية الحكم الراشد تعد اعترافا ضمنيا بدور الدولة ومؤسساتها في التنمية الاقتصادية.

1-2 محددات الحكم الراشد إن المتفحص لتقرير البنك العالمي يجد بأن البنك يفرق بوضوح بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي لمفهوم الحوكمة، وباعتبار البنك يهتم بترقية التنمية المستدامة فإنه يهتم فقط بما يسهم به الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالخصوص الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض، وبصفة مستمرة، نسبة الفقر في العالم.

أما في التقرير السنوي لسنة 1994 الموسوم بعنوان "الحكم الراشد: تجربة البنك العالمي" فإن التقدم المحقق بشأن نظام الحوكمة يمكن تلخيصه في المحاور الآتية:⁴

- تسيير القطاع العمومي: إن الحديث عن تسيير القطاع العمومي يعتبر في الأساس تقنيا، فهو يسمح ب:
- تغيير الهيكل التنظيمي لمصلحة ما في قطاع ما، أخذا بعين الاعتبار أهداف جديدة.
- تسيير الميزانية بشكل أفضل.
- سن أهداف الوظيفة العامة.
- إخضاع مديري المؤسسات العمومية لعقود النجاعة.
- المسؤولية: أي أن الحكومات وموظفيها يخضعون للمحاسبة عند أداء مهامهم.

- الإطار القانوني للتنمية: يتعلق الأمر هنا بضرورة وضع أنظمة تشريعية ملائمة تضمن الاستقرار وتمكن من التنبؤ، وهي عناصر ضرورية لخلق محيط اقتصادي تتمكن فيه المؤسسات من تقدير المخاطر المحتملة بطريقة عقلانية.
- الشفافية والإعلام: إن التطرق إلى موضوع الحكم الراشد يتطلب الوقوف على موضوع الشفافية والإعلام، باعتبارها تدعم المسؤولية، حيث أن الوصول إلى المعلومة من قبل مختلف الفاعلين في السوق يعتبر ضروريا في الاقتصاد التنافسي.

إن جوهر الاختلاف الحاصل بشأن إعطاء مفهوم موحد لنظام الحكم الراشد من قبل المنظمات الدولية يكمن في اختلاف نظرتها إلى الأبعاد والمحاور المشكلة لهذا المفهوم. فعلى خلاف البنك الدولي، تهتم المنظمة الإنمائية الدولية⁵ مثلا بأبعاد أخرى قانونية مثل سيادة القانون ومسألة المشاركة، بينما يهتم البنك الإفريقي للتنمية بالإضافة إلى ذلك ببعد قانوني آخر والمتمثل في محاربة الرشوة.

العديد من الدراسات نذكر منها دراسة (العبد، 2004) التي حاول من خلالها توضيح عوامل و آثار النمو الاقتصادي و التنمية في الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية، و دراسة (توفيق، 2005) التي قدم فيها دراسة تحليلية لمبادرة إفريقيا نياد بشأن العلاقة بين الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا.

ونظرا لتعقيد عملية التنمية فلا يمكن تفسير نتائج الجهود المبذولة في بلد ما بربطها بمتغير معين، إلا أن نوعية المحيط المؤسساتي المحدد لظروف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يفسر بنسبة كبيرة بطبيعة الأداء الحكومي للبلد المعني في إرساء نظام حوكمة رشيد. والمطلع على الدراسات التي قدمت في موضوع مشاكل التنمية بالدول العربية لهذه الفترة يلاحظ فيها التأكيد على الأبعاد السياسية لتقييم دور الدولة، مثل دراسة كل من (العبد، 2004) و(كريم، 2004). ولذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتفسير التفاوت الحاصل في نتائج برامج التنمية التي اعتمدها الأقطار العربية، بغض النظر عن عامل الاختلافات الواضحة في مواردها الاقتصادية الذي يعتبر خارج اهتمام هذا العمل، من أجل دراسة العلاقة بين فعالية الحكومة، كمؤشر يعبر عن البعد الاقتصادي لنظام الحكم الراشد، والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان. و بذلك فإن هذا العمل يعتبر كمحاولة للإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو أثر فعالية الحكومات في اختلافات مستويات التنمية الاقتصادية للأقطار العربية؟

للإجابة على هذا السؤال سوف نتناول هذه الدراسة من خلال أربعة عناصر، نقدم في العنصرين الأولين الخلفية النظرية لكل من نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية من حيث تقديم المفاهيم، الأبعاد، المؤشرات و كذلك العلاقة بينهما. أما الثالث فيتم فيه تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة و الخاصة بـ 14 قطر عربي للفترة 2011-1996، و التي تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي. و نحاول في الجزء الرابع تقديم نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرة فعالية الحكومة و متغيرة التنمية الاقتصادية محاولين في ذلك مناقشة و تحليل النتائج المتوصل إليها.

1- الحكم الراشد ومحدداته سوف نحاول الوقوف على مضمون المفهوم من خلال عدد من العناصر، وهذا بالاعتماد على بعض الكتاب المتخصصين في الموضوع وكذلك ما قدمته هيآت دولية على غرار البنك الدولي.

1.1- مفهوم الحكم الراشد تعددت تعاريف الحكم الراشد باختلاف وتعدد الجهات التي أصدرتها إلا أن مضمونها يصب في جوهر واحد. فالبنك العالمي، وفي تقريره الصادر سنة 1992 تحت عنوان « الحوكمة والتنمية »¹، عرف الحكم الراشد *la bonne gouvernance* على أنه الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الموجهة للتنمية. أما الأمم المتحدة، فإنها تعرف الحكم الراشد، حسب تقريرها السنوي الصادر سنة 1993²، على أنه طريقة تشاركية للحكم ولتسيير الشؤون العامة، تركز على تعبئة

- سيادة القانون Rule of law : يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة الأعوان في القوانين التي يقيمها المجتمع، و بالخصوص حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم... كما يتجلى ذلك في انتشار الجريمة والعنف.

- مراقبة الرشوة Control of Corruption : يسمح هذا المؤشر بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال .

لقد لقيت هذه المؤشرات إجماع العديد من الخبراء المساهمين في موضوع الحكم الرشيد، وحتى من قبل الهيئات الدولية مثل: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي... وكما سبق تقديمه، فإن موضوع الحكم الرشيد جاء استجابة لتفسير التباينات و الاختلافات التنموية في جل الأقطار النامية، التي تبنت برامج الهيئات الدولية ، حيث تم تفسيرها بأسباب ذات أبعاد أخرى سياسية وقانونية، على خلاف ما كان سائدا من قبل باعتبار البعد الاقتصادي فقط.

2- التنمية الاقتصادية تمثل التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لكل البرامج الإنمائية، ويعتبر الحكم الرشيد الوسيلة لبلوغ التنمية بعد فشل تلك البرامج في تحقيق النتائج المرجوة، إذ جاء الحديث عن هذا المفهوم في نفس السياق الذي تم فيه بحث برامج إنماء الجنوب، ومن هذا المنطلق تبقى أهمية الحديث عنه من أهمية التنمية الاقتصادية.

1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية : تعبر التنمية الاقتصادية عن مجمل التطورات الإيجابية التي تسجلها التغيرات الهيكلية لمنطقة جغرافية أو مجتمع ما، سواء تعلق الأمر بتغيرات ديموغرافية، تقنية، صناعية، صحية، ثقافية أو اجتماعية. وهذا بما يسمح برفاهية هذا المجتمع وتحسين مستواه المعيشي، وهي بذلك ترتبط بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي أين يعتبر النمو الاقتصادي أحد متطلباتها¹⁰.

يشدنا في هذا المفهوم الصفة المطلقة لنتائج التغيرات الحاصلة، وهو ما يتضمن تباينا في مستويات التنمية الاقتصادية التي بلغت الأقطار بين متقدمة، صاعدة ومتخلفة لم تحقق مستويات مقبولة. إذ نجد أن الدول المتقدمة تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية بالأساس من خلال تشجيع الابتكار(البحث)، الاستثمار والتعليم. بينما تركز الدول الصاعدة على استغلال الموارد الطبيعية وعلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة¹¹.

إذ يعتبر هذا محل جدل بشأن الغاية المرجوة من التنمية الاقتصادية، فقد توسع ذلك لاستغلال الموارد دون مراعاة، في كثير من الأحيان، أثار ذلك على البيئة وحتى على مقدرات الأجيال القادمة. فأصبح البحث عن تنمية اقتصادية توافقية والحفاظ على البيئة باعتبارها موروثا للأجيال اللاحقة، وهو ما نسميه بالتنمية المستدامة¹²، والتي تسمح بتحقيق مجموعة من المتطلبات¹³:

- إشباع الحاجيات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من توفير للماء، الغذاء، التربية، الصحة، التشغيل...

ما يمكن أن نخلص إليه بشأن أبعاد نظام الحكم الرشيد، هو أنها لا تقتصر على البعدين السياسي والاقتصادي وفق ما جاء به البنك العالمي، وإنما تتعداه إلى بعد آخر وهو البعد القانوني، والذي نرى أنه ورد ضمنا في محور الإطار القانوني للتنمية.

3-1 - مؤشرات الحكم الرشيد: يقترح Kauffmann في هذا الصدد ستة مؤشرات لقياس الحكم الرشيد في قطر ما، تخص أبعاده المختلفة، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (2.5-) و (2.5+) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين بصفة إجمالية وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما تم تسميته بأبعاد الحوكمة، والمتمثلة في⁶:

1-1-3 البعد السياسي : يتمثل هذا البعد في مجموع الإجراءات التي يتم من خلالها اختيار الحكومات، مراقبتها واستبدالها، كما يعبر عن احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وكذا غياب مختلف النزاعات. ويتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما⁷:

- مؤشر المساءلة Voice and Accountability: يسمح هذا المؤشر بقياس مدى إمكانية مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، إذ يتضمن حرية التعبير حرية الجمعيات، حرية الإعلام...

- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political stability and absence of violence: يسمح هذا المؤشر بقياس عدم الاستقرار السياسي، أي التنبؤ بعدم استقرار الحكومات، أو أنها تسير عن طريق العنف، بما في ذلك السياسات الداعية إلى الإرهاب.

2-1-3 البعد الاقتصادي : يعبر هذا البعد عن قدرة الحكومات، فعليا، على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة من خلال نوعية الخدمات العمومية التي تقدمها، نوعية وسرعة القرارات التي يتخذها أعوان الدولة وكذا الشفافية في تحصيل الجباية. ويتم قياس البعد الاقتصادي من خلال مؤشرين هما⁸:

مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness: يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يعتبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومات تجاه السياسات التي تم صياغتها وتنفيذها. و بتعبير آخر فهو يعبر عن فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة و واضحة تخدم المجتمع ، وكذا قدرة الدولة على خدمة الصالح العام، ومن ذلك إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

- نوعية التنظيم quality regulatory: يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص.

3-1-3 البعد القانوني: يعبر هذا البعد عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء وأمن المستثمرين. ويتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما⁹:

- تحسين شروط الحياة (الخدمات الاجتماعية، السكن...)

- احترام الحقوق و حريات الأشخاص .

- تشجيع الاعتماد على الأشكال الجديدة للطاقت المتجددة (الشمسية، الهوائية، المائية...)

2-2- مؤشرات التنمية الاقتصادية : من بين المؤشرات الأكثر استعمالا لقياس التنمية الاقتصادية يعتبر الناتج الداخلي الخام أحد أهم المؤشرات، حيث يتم اعتماده أيضا في قياسات النمو الاقتصادي للأقطار، كما نجد الناتج الوطني الخام الذي يسمح بمقارنة القوة الاقتصادية لمختلف الأقطار، بالإضافة الى مؤشرات أخرى تأخذ بالحسبان أبعادا لم يتناولها الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام من أجل قياس مستوى رفاه الأفراد في قطر ما، وهذا بالأخذ مثلا: مؤشرات الصحة، الأمل في الحياة، ومعدل الأمية... كما قدم في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية، خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي، مؤشر التنمية البشرية (IDH).

2-2-1- الناتج الداخلي الخام¹⁴: يعرف على أنه القيمة الإجمالية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات لقطر ما خلال سنة ما من قبل الأعوان المقيمين داخل هذا القطر. وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثروة المنتجة.

2-2-2- الناتج الوطني الخام¹⁵: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الإنتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الإقليم. وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما، من خلال قياس ثروته. غير أنه يسمح بقياس مستوى رفاه الأفراد بطريقة تقريبية.

2-2-3- مؤشر التنمية البشرية : يعتبر من بين المؤشرات الأولى التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واستعمل منذ سنوات التسعينيات من قبل الاقتصادي وهف، Amartyasen، توفيقية لثلاثة عوامل تسمح بتثمين قدرات مواطني قطر ما حيث تتمثل في¹⁶ :

- الأمل في الحياة عند الولادة.

- التمدرس: يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات الدراسة.

- المستوى الحقيقي للمعيشة.

ويسمح هذا المؤشر بترتيب الأقطار حسب متوسط هذه المعايير بعد تكييفها.

2-2-4- مؤشر الرفاه: Osberg - Sharpe¹⁷ يقترح هذان الباحثان من خلال هذا المؤشر أربعة عناصر تسمح بالتعبير عن مستوى رفاه الأفراد في قطر ما، والذي بفضلها يمكننا من قياس توجهات مستوى الرفاه بستر أقطار من منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية OCDE: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، النرويج والسويد. وتتمثل هذه العناصر في :

- التدفقات الفعلية للاستهلاك حسب الفرد بما في ذلك السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.

- التراكم الصافي لمخزون موارد الإنتاج في المجتمع، بما في

ذلك التراكم الصافي للسلع العينية: حظيرة السكن، رأس المال البشري، الاستثمار في البحوث التطوير...

- توزيع المداخل حسب مؤشر Gini حول اللامساواة.

- الحماية الاجتماعية ضد البطالة، وضعية المسنين، الأيتام.

وهناك عدة مؤشرات أخرى يتم بواسطتها قياس مستوى التنمية الاقتصادية، تراوحت بين مؤشرات قدمها باحثون على غرار مؤشر الصحة الاجتماعية الذي قدمه الباحثان Marcet Marque - Louis Miringoff في الولايات المتحدة مطلع التسعينات، والذي يتناول موضوع الصحة، التربية، البطالة، الفقر...، ومؤشرات قدمتها هيآت دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي قدم أيضا مؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية و كذا مؤشر الفقر البشري¹⁸.

2-3- العلاقة بين نظام الحولمة والتنمية الاقتصادية تزايدت النقاشات وبحدة بشأن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، فحسب مجموعة من الباحثين (Thériault 1996, Allemand; 2000) باعتبارهم خبراء الهيآت الدولية (البنك العالمي، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي). فإن الحكم الراشد يعتبر شرطا ضروريا لمسار التنمية، كما أن أي إخفاق فيه من شأنه أن يعيق هذا المسار. ومن جهة أخرى، فإن (Benoît Prévost, 2002 ; Zacharie, 2004) يرفضون فكرة أن الحكم الراشد شرط ضروري في كل مسارات التنمية ومسارات بلوغ مستوى الرفاه لقطر ما، من دون إهمال بعض الأبعاد لهذا المفهوم مثل: احترام النظام العام.

وبذلك فإن التنمية الاقتصادية حسب هؤلاء ممكنة في بعض الحالات من دون العمل على ترسيخ دعائم الحكم الراشد. إذ ومن أجل تبرير رأيهم فإنهم يستشهدون بمجموعة من الدول لظالما صنفت ضمن مصاف الدول المتقدمة مع أنها اعتمدت نماذج تنمية لا تراعي قواعد الحكم الراشد، في إشارة إلى الأنظمة غير الديمقراطية في آسيا، والتي اعتمدت معايير أحادية في ما يتعلق بالاستثمارات الوطنية والأجنبية بما يشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى الحديث عن مفهوم جديد للحكم الراشد يهتم بالهوية التاريخية للأقطار (Sen, 2003).

وبالمقابل فإن الأنظمة المؤسساتية التي تعتبر الديمقراطية وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية، من منظور أنها ركيزة أساسية للحكم الراشد، ليست بالضرورة الأكثر فعالية، إذ أن للديمقراطية آثارا ايجابية وأخرى سلبية (Alesina et alii, 1996 ; Rodrik 1994).

غير أن مجموعة من الباحثين رفضت الانسحاق في البحث عن أسبقية الحكم الراشد كلازمة للتنمية أو العكس، وذهبت في ذات الوقت إلى اعتبار الحكم الراشد وسيلة وغاية لمسار التنمية الاقتصادية (Iconzi et al. 2004) وهو ما تم اعتباره في هذه الدراسة.

3 . تحليل بيانات الدراسة : لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات مستخرجة من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي، و الخاصة بمجموعا لأقطار العربية (14 قطر)، لمتغيرات الناتج

من الشكل أعلاه نلاحظ وجود تباين في نوعية نظام الحوكمة بين الأقطار محل الدراسة، حيث نجد من بين الدول العربية فقط دول مجلس التعاون الخليجي التي تحقق مستويات ايجابية ضعيفة، في حين أن بقية الدول تحقق مستويات ضعيفة جدا خاصة فيما يتعلق بالسودان، الصومال، الجزائر و سوريا. وهذا على عكس ما يشير إليه هذا المؤشر في حالة الأقطار المتقدمة، التي تحقق مستويات جيدة. إذ قد يسمح هذا بالحكم على أن طبيعة نظام الحوكمة تؤثر بوضوح في الأداء الاقتصادي للأقطار، من منطلق أن الدول التي تتميز بأنظمة حوكمة جيدة تشهد مستويات تنموية مقبولة، في حين ان تلك التي تتميز بضعف انظمة الحوكمة تشهد مستويات تنموية ضعيفة.

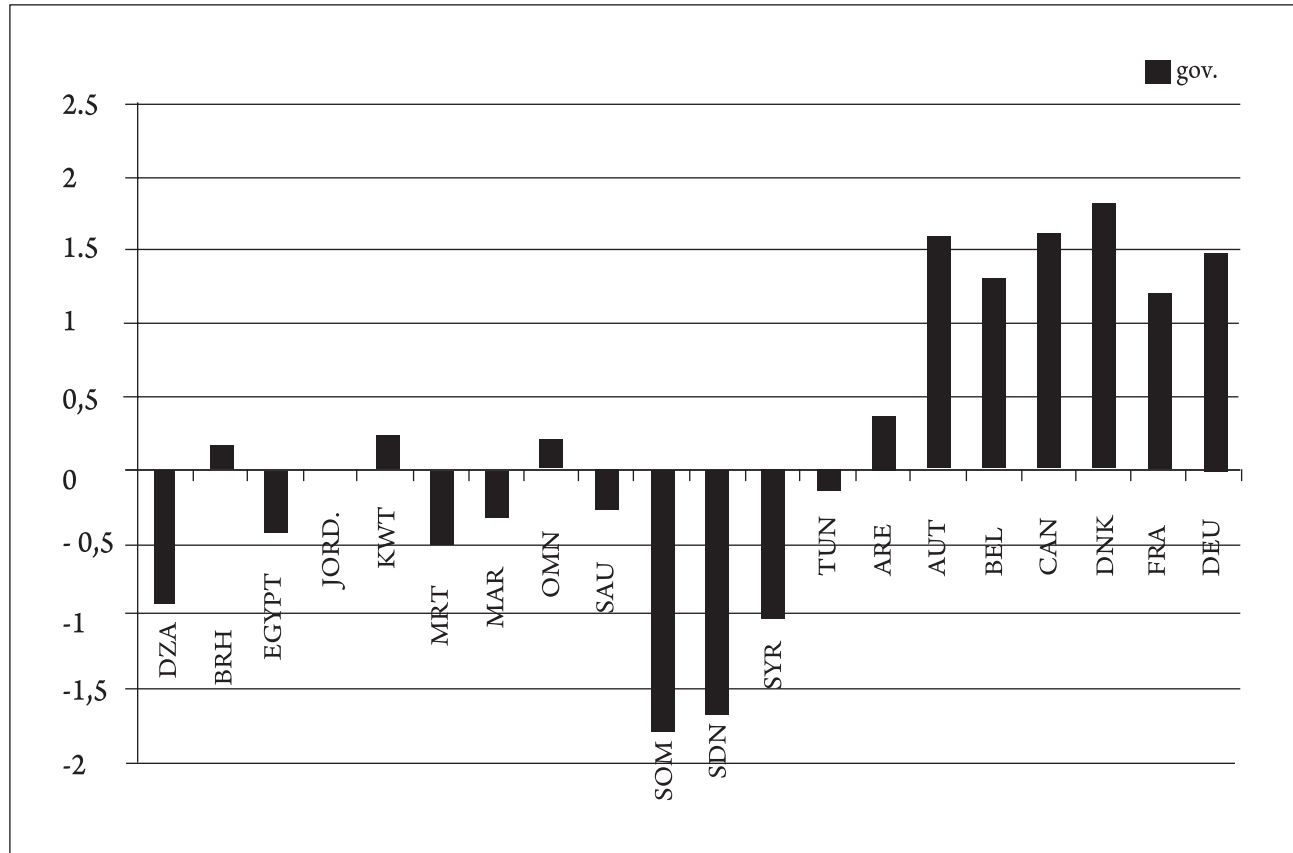
2-1-3 تشخيص فعالية الحوكمة : يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية و المدنية، كما يعبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومة. و الشكل (2) يشخص درجة فعالية الحكومات العربية .

الداخلي الخام للأفراد (PIB)، عدد السكان (POP)، مساحة القطر (SUR)، مؤشر درجة الانفتاح (TI) و كذلك البيانات الخاصة بمؤشرات نظام الحوكمة (Kaufman.1999). و قد خصت هذه البيانات فترة الدراسة الممتدة من (1996-2011) :

1-3 تحليل مؤشرات الحوكمة: سوف نهتم في تحليلنا هذا بمتوسط مؤشرات الحوكمة للفترة 1996-2011 بالإضافة إلى مؤشرات البعد الاقتصادي للحوكمة، و التي تم تقديمها سابقا، حيث نقوم بعرض قيم متوسطة لهذه المؤشرات بين 1996 و 2011، و هي تخص مؤشر فاعلية الحوكمة و مؤشر نوعية التنظيم، بما يسمح لنا من اختبار العلاقة بين نظام الحوكمة و درجة التنمية الاقتصادية لمجموع الأقطار العربية محل الدراسة.

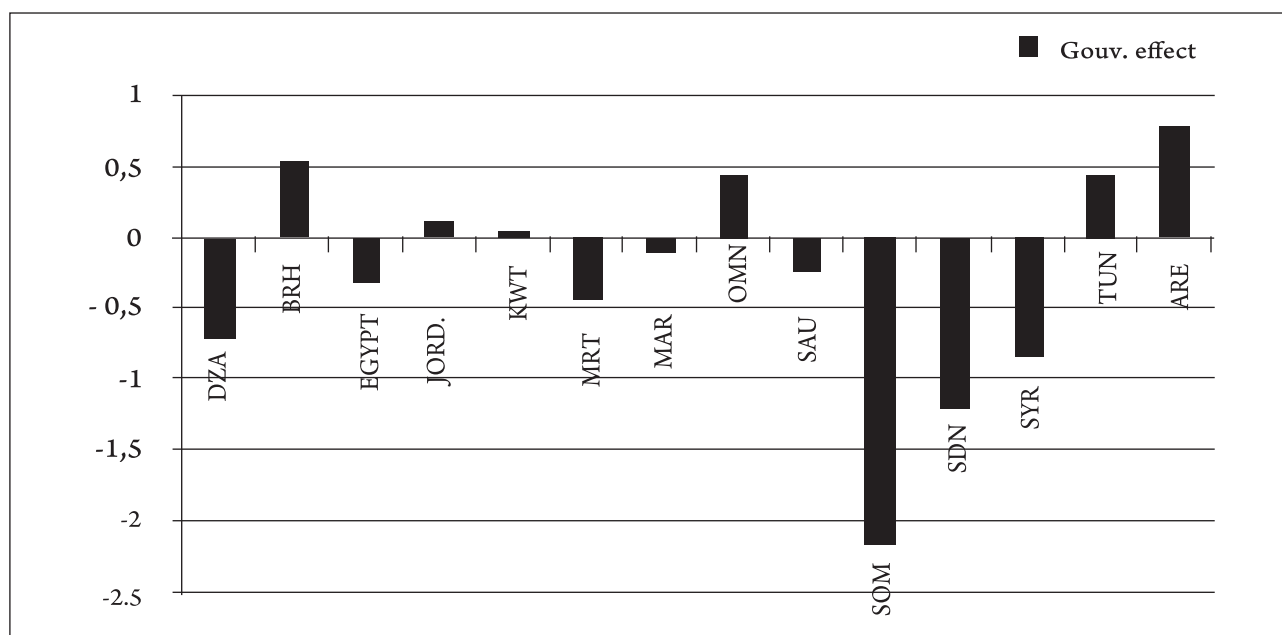
1-1-3 تشخيص طبيعة نظام الحوكمة حسب Kaufman: نشير بداية إلى أن متوسط الحوكمة تم حسابه على أساس متوسط الفترة لمتوسطات مؤشرات الحوكمة لمجموع الأقطار العربية (دول نامية)، بالإضافة إلى مجموعة من الأقطار المتقدمة مثل : ألمانيا، كندا ... و الشكل (1) يوضح طبيعة نظام الحوكمة في هذه الأقطار :

الشكل (1): متوسط مؤشر الحوكمة لمجموعة من الأقطار العربية و المتقدمة 2011-1996.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي

الشكل (2): متوسط مؤشر فعالية الحكومة لمجموعة من الأقطار العربية 1996-2011

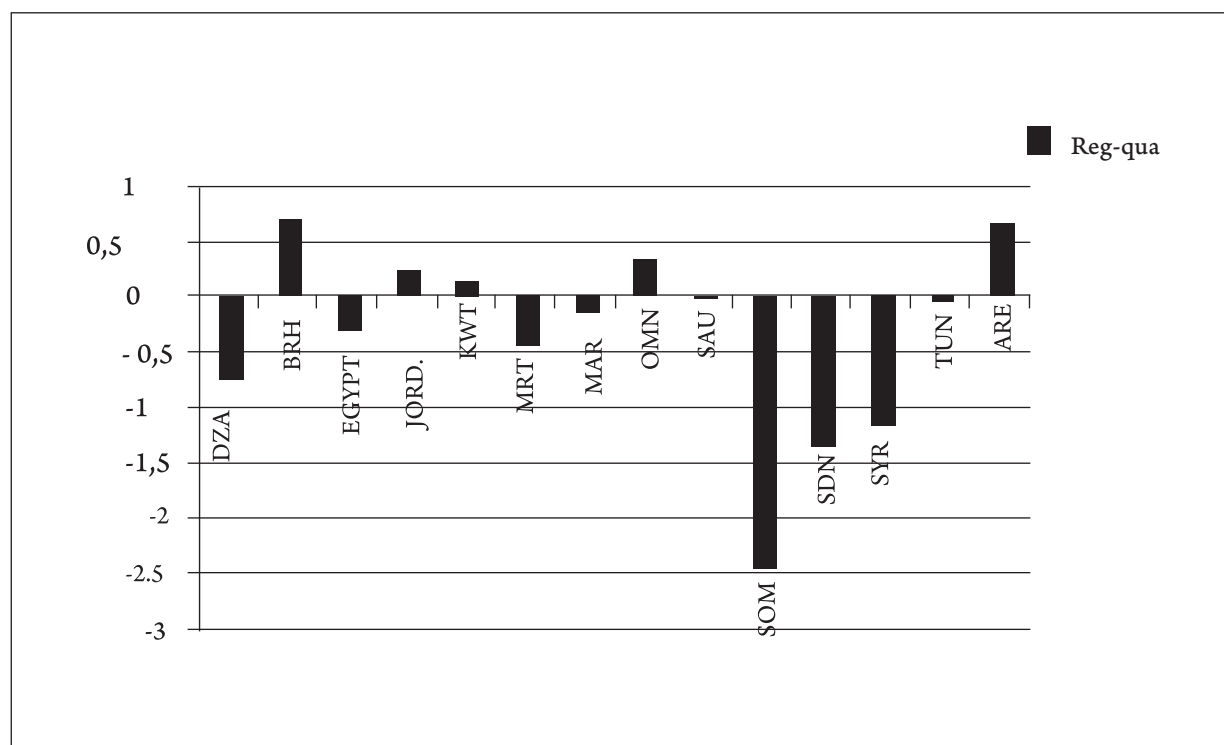


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك العالمي

3-1-3 مؤشر نوعية التنظيم: يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص. والشكل الآتي يوضح وضعه بالنسبة للدول العربية:

الشكل (3): متوسط مؤشر نوعية التنظيم لمجموعة من الأقطار العربية 1996-2011

من الشكل نلاحظ أن مؤشر فعالية الحكومة لأغلبية الأقطار العربية، محصور بين (0.5، 1)، وهو ما يعبر على ضعف فعالية الحكومات العربية، أما فيما يتعلق بكل من السودان والصومال فإن فاعلية هذين القطرين هي أقل من 1- أي أنها غير ملتزمة بشكل كبير بتعهداتها، بينما تبقى الإمارات العربية المتحدة أفضل الدول من حيث التزامها بمستوى يفوق 0.5.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك العالمي

يتراوح متوسط الناتج للفرد بين 1578.92 بالنسبة لجمهورية مصر و 2 884.23 بالنسبة للجزائر .

4- تقدير أثر نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية.

4-1- تقديم النموذج : يعتبر تقديم نماذج لدراسة أثر نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية أمرا صعبا من الناحية التقنية، ونحن في هذه الدراسة اعتمدنا على نموذج Frankel -Romer, 1999- للجاذبية أين حاول دراسة أثر التجارة الخارجية لـ 150 قطر على الناتج الداخلي للفرد، انطلاقا من قاعدة البيانات للبنك العالمي ، أين سيتم توسيع صيغة النموذج بمتغيرة فعالية الحوكمة ، و يأخذ هذا النموذج الصيغة الآتية:

$$(1) \dots L \text{ PIB}_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 \text{LN}_{it} + \alpha_3 \text{LSF}_{it} + \alpha_4 \text{TI}_{it} + \alpha_5 \text{GE}_{it} + U_{it}$$

حيث أن:

LPIB_{it} : تمثل لوغاريتم الناتج لكل فرد للقطر أ خلال الفترة t.

LN_{it} : تمثل لوغاريتم عدد السكان للقطر أ في الفترة t.

LSF_{it} : لوغاريتم مساحة القطر أ في الفترة t.

TI_{it} : حجم التجارة الخام للقطر أ في الفترة t.

GE_{it} : متغيرة فعالية الحوكمة للقطر أ في الفترة t.

4-2- نتائج التقدير: من أجل تقدير النموذج السابق اعتماد طريقة المربعات الصغرى، وقد تم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة (White)، كما أن اختبارات Ramsey, Fisher Reset و اختبار بواقي التقدير، تؤكد قبول النماذج المقدرّة، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (1): نتائج تقدير أثر نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية

م.الداخلي: PIB_{it} L

النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث ¹⁹	
c	4.83 (6.83)	6.28 (9.71)	-0.32 (-0.19)
LN	0.24 (6.30)	0.18 (2.70)	0.94 (11.52))
LSF	-0.21 (-11.98)	-0.05 (-1.00)	-0.36 (-7.79)
TI	0.02 (14.9)	0.88 (3.85)	0.02 (7.27))
GE	-	-	0.2 (2.46)
R ²	39%	10%	44%
F	47.30	6.57	40.10
SW	3.25	2.92	-

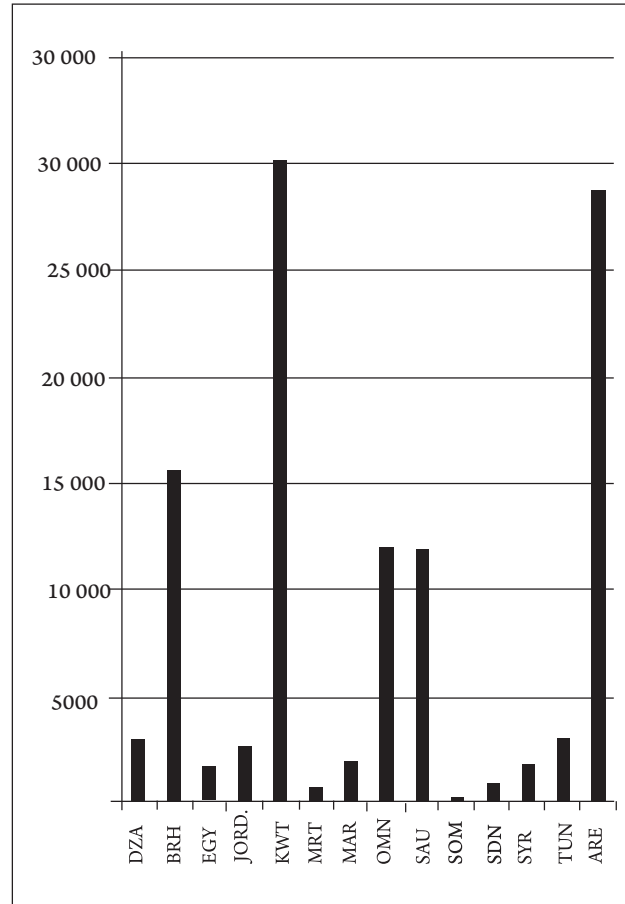
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews

يتضح من الجدول السابق أن معاملات المتغيرات الأساسية في هذه النماذج لها إشارات متوقعة حيث أنه، حسب النموذج الثالث، أظهرت متغيرة فعالية الحوكمة تأثيرا إيجابيا على

ما يلاحظ حسب هذا المؤشر هو أن وضعية الأقطار لا تكاد تختلف عنها حسب مؤشر فاعلية الحكومة، غير أننا نسجل تحسنا لوضع البحرين حسب هذا المؤشر مقارنة بالمؤشر السابق، حيث بلغ درجة 0.7 كمتوسط خلال الفترة المأخوذة في حين تدهورت وضعية سوريا إلى درجة (-1.16) و الصومالا إلى (-2.45)، وهو ما يعبر عن ضعف التنظيم الذي تعرفه جل الأقطار العربية و بدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة و البحرين.

3-2 مؤشر التنمية الاقتصادية: لقد اعتمدنا، كمؤشر للتنمية في تحليلنا هذا، على الناتج الداخلي الخام للفرد، وهذا مع نفس مجموعة الأقطار العربية، حيث عبرنا عنه بمتوسط الناتج الداخلي للفرد خلال الفترة 1996-2011 لكل قطر، و الشكل التالي يوضح وضع هذه الأقطار حسب هذا المؤشر.

الشكل (4): متوسط الناتج للفرد لمجموعة من الأقطار العربية 1996-2011



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من الشكل أعلاه يمكننا التمييز بين ثلاثة مجموعات من الأقطار، حيث يتعلق الأمر بمجموعة أقطار مجلس التعاون الخليجي، و التي يبلغ فيها متوسط الناتج للفرد مستويات عالية (أكثر من 11800 دولار سنوياً) خاصة فيما يتعلق بدولتيا الإمارات العربية و الكويت، و التي يبلغ بهما 30108.25 و 28695.46 على الترتيب. و من جهة أخرى، فإن كل من الصومال، السودان و موريتانيا تشهد مستويات متدنية جداً أقل من (753.2) أما بقية الدول فإنها تشهد مستويات متوسطة حيث

الهوامش

1. Fonds International de développement Agricole (FIDA) : La bonne gouvernance : une mise au point, 1999, Rome. P 02.
2. Op-cité : P 06 .
3. NachidaBouzidi : gouvernance et développement : une introduction au débat : Revue IDARA , n° 30 ENA Alger 2005 P 107 .
4. FIDA : op-cit ; p 03.
5. FIDA : op-cit : P 03.
6. Daniel Kaufmann et al.(2010): Theworldwide Governance indicators, methodology And Analytical issues.Policy Research Working Paper n° 5430,P 6 - 7.

7. نفس المرجع السابق.

8. نفس المرجع السابق.

9. محمد عبد العزيز عجيمة : التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية ، جامعة الإسكندرية 2008 ، ص 66 .

10. Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008, p : 465-466.

11. عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبوزنط : التنمية المستدامة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها . الطبعة الأولى - دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص: 19-21 .

12. نفس المرجع السابق.

13. Denise Flouzat et al. : *Economie contemporaine*, T3, PUF, Paris, 2008, P8.

14. Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008, P469.

15. Op-cit: p 470.

16. Lars Osberg and Andrew Sharpe: An Index of Labour Market Well-being for OECD Countries. ([http:// ideas. repec. org/ p/ sls/ resrep/ 0305. html](http://ideas.repec.org/p/sls/resrep/0305.html)). Le 14/02/2013.

17. M. et M.L. Miringoff, The social health of the nation, Oxford University Press, 1999.

18. PNUD : Inégalité et développement humain, Rapport Mondial sur le Développement Humain,2005.([http:// hdr. undp. org/ reports/ global/ 2005/ francais/](http://hdr.undp.org/reports/global/2005/francais/))le 23/04/2013.

1. هذا النموذج هو نموذج بيانات بانيل للأثر المتغير المقطعي - Pane - DatasCross-section random effects

Liste bibliographique

- Acemoglu, D., et Robinson, J. A. (2006a) "Economic Backwardness in Political Perspective." *American Political Science Review* 100 (1).
- Acemoglu, D. et Robinson, J. A. (2008b) "The Role of Institutions in Growth and Development." Commission on Growth and Development Working Paper No. 10. Washington, D.C.: World Bank.
- BORNER, S., A. BRUNETTI et B. WEDER (1995), *Political Credibility and Economic Development*, Macmillan, Londres.
- CHONG, A. et C. CALDERÓN (2000), "Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth", *Economics and Politics*, 12.
- Frankel, J. A. and Romer, D. (1999) Does Trade Cause Growth? *American Economic Review*, 89.
- Harrison, A. (1995) *Openness and Growth: A Time Series, Cross-Country Analysis for Developing Countries*. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5221.
- HARRISS, J., J. HUNTER et C.M. LEWIS (dir. pub.) (1995), *the New Institutional Economics and Third World Development*, Routledge, Londres.
- Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), *Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development*, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.
- Kaufmann D., A. Kraay et M. Mastruzzi, 2004, « Government Matters

مستوى الناتج الداخلي للفرد لمجموع الأقطار العربية، و هو ما يعني أن سعي حكومات هذه الأقطار إلى الالتزام بتعهداتها أدى إلى تغير في درجة التنمية نحو مستويات مقبولة.

و يتضح أيضا أن هناك تطابقا في النتائج المتوصل إليها في حالة الأقطار العربية (النموذج الأول)، مع تلك التي توصل إليها (Frankel et Romer, 1999) (النموذج الثاني) لتفسير أثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر كل من متغيرة عدد السكان و درجة انفتاح القطر إيجابا على التنمية الاقتصادية في حين تؤثر مساحته سلبا.

و يعتبر النموذج الثالث معادلة تقدير الأثر الذي تحدثه فعالية الحكومة على التنمية الاقتصادية، بقوة تفسيرية تساوي 44%، حيث أن التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي للفرد تعود إلى مساحة القطر، عدد سكانه، درجة الانفتاح التجاري للقطر و كذلك طبيعة نظام الحوكمة فيه. و تعبر الإشارة الموجبة لمتغيرة فعالية الحكومة عن العلاقة الطردية بينها و بين متغيرة التنمية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في مؤشر فعالية الحكومة ب 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد ب 0.2%.

الخاتمة

حاولنا في هذا العمل دراسة العلاقة بين نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية لمجموعة من الأقطار العربية، و ذلك باعتماد أحد مؤشرات نظام الحوكمة لـ (Kaufman, 1999) كمتغيرة للتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة، في حين تم اعتبار مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمتغيرة تعبر عن درجة التنمية الاقتصادية، حيث تبين أن فعالية الحكومة لها تأثير واضح على مستوى التنمية الاقتصادية حسب ما ورد في الطرح النظري للتنمية الاقتصادية.

يعد بلوغ مستويات تنموية مقبولة من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تتبناها كل الأقطار، إذ تعتمد في سبيل ذلك على مختلف موارد الاقتصاد من الأفراد ، العوامل الجغرافية، التكنولوجيا... الخ. وقد قدم (Acemoglu, 2009) في هذا الشأن مفهوم نظام الحوكمة لتفسير التباينات الحاصلة في مستويات التنمية الاقتصادية للأقطار، و هو ما ذهبت إليه جل التحاليل التي جاءت في إطار المقاربات المؤسسية الجديدة .

و بالمقابل فإن الوقوف على مؤشر دقيق لمفهوم التنمية الاقتصادية يعد أمرا في غاية الصعوبة، مما دفع إلى اعتماد لائحة من المؤشرات تسمح بالتعبير فعلا عن مستوى رفاه الأفراد مثل مؤشر التنمية البشرية الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية (PNUD).

فمن الناحية التطبيقية، و بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد العربي من حيث كونه ريعي أو غير ذلك، اتضح أن فعالية الحكومة تؤثر إيجابا على مستويات التنمية بهذه الأقطار، على الرغم من أن جلها يتميز بمستويات ضعيفة لنظام الحوكمة، فضلا عن محدودية اعتماد الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

- Barro, Robert (1996), Democracy and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 1, No. 1.
- World Bank (1992): Governance and development. World Bank, Washington.
- Fonds International de développement Agricole (FIDA) : La bonne gouvernance : une mise au point, 1999, Rome.
- PNUD : Inégalité et développement humain, Rapport Mondial sur le Développement Humain, 2005. (<http://hdr.undp.org/reports/global/2005/francais/>) le 23/04/2013.
- NachidaBouzidi : gouvernance et développement : une introduction au débat : Revue IDARA , n° 30 ENA Alger 2005.
- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- DENISE Flouzat et al. : Economie contemporaine, T3, PUF, Paris, 2008. P8.
- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- Lars Osberg and Andrew Sharpe: An Index of Labour Market Well-being for OECD Countries. (<http://ideas.repec.org/p/sls/resrep/0305.html>). Le 14/02/2013.
- 1- توفيق راوية (2005): الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث الإفريقية.
- 2- محمد عبد العزيز عجيمة (2008): التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية.
- 3- عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبوزنط (2007): التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الطبعة الأولى - دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 4- العبد جورج (2004): عوامل وأثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 5- شريف أثير أنور (2008): دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق : دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- 6- كريم حسن (2004): مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي.
- III : Governance indicators for 1996, 1998, 2000, 2002 », World Bank Economic Review 18.
- Kaufmann D., A.Kraay et P. Zoido-Lobaton., 1999, "Government Matters", The World Bank Policy Research, Working Paper n° 2196.
- Kaufmann et al., 2005, « Government Matters IV: Governance indicators for 1996-2004 », The World Bank Policy Research, Working Paper n° 3630, June.
- Médard J. F. (1998), « La crise de l'État patrimonial et évolution récente de la corruption en Afrique subsaharienne », Mondes en développement, Tome 26, 102.
- Meisel N. (2004), Culture de gouvernance et développement : un autre regard sur la gouvernance des entreprises, Centre de Développement de l'OCDE, Paris.
- Meisel N. et J. OuldAoudia (2007), « Une nouvelle base de données institutionnelles : Profils Institutionnels 2006 », Document de travail de la DGTPE, No 2007/09, septembre.
- Mauro, Paolo (1995), Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3s.
- M. et M.L. Miringoff, The social health of the nation, Oxford University Press, 1999.
- Zacharie A. (2010) : Refonder les politiques de développement. Les relations Nord-Sud dans un monde multipolaire, Editions Au Bord de l'Eau/ La Mulette.
- A. Alesina et D. Rodrik (1994): distributive politics and economic growth, the quarterly journal of economics, vol.109, N°2.
- Jean-Marie Harribey (2004): Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Mille et une nuits.
- Alexandre BERTIN : L'approche par les capacités d'Amartya Sen, Une voie nouvelle pour le socialisme libéral ; Cahier du GREThA 2008 – 09
- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.